تصوّر علم النحو في المقدّمة لابن خلدون

د. عبد الحميد عبد الواحد
كليّة الآداب والعلوم الإنسانية
بصفاقس – تونس –

لِمَ الحديث عن علم النحو في مدوّنة همّها الحديث أوّلا وآخرا عن العمران البشري؟ ولقائل أن يقول ما دام ابن خلدون قد تحدّث عن النحو في مقدّمته فلا شكّ أن هذا يعود إلى اعتبارات إن لم يعرضها ابن خلدون صراحة فقد نجدها لا محالة ضمنية في مضان تأليفه.

وبناء عليه وإزاء هذه الموسوعة المهمة لنتساءل عمّ هو النحو؟ وما علاقة النحو بالعمران البشري؟ وكيف صنّف ابن خلدون هذا العلم ضمن التصنيفات التي استقرت عنده؟ وإلى أيّ مدى – وبفضل جملة معارف عصرنا اليوم وخاصّة اللسانيات – نقبل تصوّر علم النحو عنده والتصنيف الذي صنفه؟

إنّ الحديث عن النحو أوّلا وقبل كلّ شيء جاء في الفصل السادس والثلاثين من المقدّمة والموسوم ب"علوم اللّسان". هذه العلوم التي يقسّمها ابن خلدون إلى أربعة أقسام هي النحو واللّغة والبيان والأدب. ولا يتوانى ابن خلدون في مقدمته في أن يقدّم النحو على بقيّة العلوم المذكورة، لأنّ "به تتبيّن أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدإ من الخبر ولولاه لجهل أصل الإفادة" (المقدّمة ص.339).

واضح من هذا القول أنّ الأهميّة الأساسية في النحو تكمن في وظيفته الافهامية، وهو لا محالة وثيق الصلّة باللّغة أو باللّسان[1]. واللّغة لا تفهم مقاصدها إلاّ

بمعرفة المعاني المستفادة، ولا يخفى أنّ جزءا كبيرا من المعاني هي معان نحوية يحصرها جمهور النحاة عادة في الفاعلية والمفعولية والإضافة.

هذه المعاني المستفادة قائمة لا على اللّغة في معناها الفضفاض وإنّما على اللّغة باعتبارها بنية، أي باعتبارها تراكيب وعلاقات نحوية داخليّة تربط بين مكوّنات التركيب الواحد وائتلاف الكلمات في ما بينها.

يقدّم ابن خلدون النحو إذن في نطاق علوم اللّسان التي سبق أن ضبطها، وهو يرى أنّه كان من الأولى تقديم علم اللّغة - العلم المتعلّق بالألفاظ أو المفردات أو المتعلّق بما نطلق عليه اليوم الوحدات المعجميّة [2] - على النحو. ويقدّم ابن خلدون النحو لأنّه لا ينظر في الثابت، والألفاظ وأوضاعها من الثوابت، وإنّما هو ينظر في المتحولّ، والمتحولّ بما لا يقبل الجدل هو النحو بالنظر إلى الإعراب والتقديم والتأخير وغيرها. ولهذه الاعتبارات المقدّمة كان النحو أهمّ هذه العلوم بوجه عام وأهمّ من علم اللّغة بوجه خاص.

1 ـ النحو الذهني:

إنّ النحو بمعناه العام - كما نجده عند ابن خلدون – وثيق الصلّة باللغة. واللّغة في المتعارف هي "عبارة المتكلّم عن مقصوده، وتلك العبارة - كما يقول - فعل لساني" (المقدّمة ص.339)

انطلاقا من هذا القول لابدّ أن نميّز عند ابن خلدون بين مصطلح اللّغة وعلم اللّغة. وإذا كان علم اللّغة - كما أشرنا – هو علم يهتّم بالألفاظ أو المفردات في حالة إفرادها. وهو أقرب ما يكون إلى المعجميّة La lexicologie أو القاموسية La lexicographie بمصطلحاتنا الحديثة اليوم فإنّ اللّغة هي أقرب إلى اللّسان أي إلى الاستعمال، وإذا كان النحو وثيق الصلّة باللّغة فهو وثيق الصلة بالاستعمال ما دامت اللّغة فعلا لسانيا، وهي عبارة المتكلّم عن مقصوده.و هذا الذي يقرّه ابن خلدون مهمّ من وجهة نظر لسانية، ذلك أنّ اللّغة هي الاستعمال أساسا وهي عبارة

المتكلّم عن مقصوده، وعليه فإنّنا في التصوّر الخلدوني نعتبر اللّغة استعمالا أوّلا وقبل كلّ شيء، ذلك أنّها وثيقة الصلّة بالمتكلّم. وكلام المتكلّم سلوك لفظيّ أو فعل لسانيّ. والفعل اللّساني في هذه الحالة يكون بالأساس منطوقا لا مكتوبا، وهو يعبّر عن القصد. والقصد في النهاية فعل تواصل بين المتكلّم والمتلقّي، أو إبلاغ لما نريد إبلاغه لتحقيق عمليّة التواصل.

بيد أنّ من المفيد في هذا الصدد أن نشير إلى أنّ هذا الفعل اللّساني ملكة في "العضو الفاعل لها" أي اللّسان. وهذه الملكة في اللّسان يأخذها الآخر عن الأوّل، وتتناقلها الأجيال جيلا بعد جيل، ويلتقطها الصغار عن الكبار. وهذا معنى قولهم إنّ اللّغة العربية للعرب بالسليقة. غير أنّ هذه السليقة - عند ابن خلدون – ما هي إلاّ ملكة مكتسبة. والملكة اللّسانية كبقيّة الملكات تحصل بالدربة والتكرار. وللملكة حالات ثلاث: حالة أولى تكون فيها الملكة ضعيفة وهزيلة، تجود بعدها في الحالة الثانية، لتبلغ الكمال في الحالة الثالثة والأخيرة، وعندها يتّم الاستيلاء على الملكة. وعليه إنّ الملكة بهذا المعنى نجدها في اللّسان - كما أسلفنا القول - كما نجدها في الفعل من نحو ما نجده في الصنائع. وتظهر ملكة اللّسان في الاستيلاء على اللّغة، أي على اللّغة العربية، وهذا الاستيلاء يتجلى في القدرة على الإبانة عن المقاصد. والإبانة عن المقاصد تتعلّق بمعرفة الإعراب والمعاني النحوية المتعلّقة به، وموضع الحروف والأدوات والربط والفصل. وكلّ هذا لا يحتاج إلى تكلّف في الصناعة وإنّما هو سليقة لغوية أو ملكة لسانية يمتلكها كلّ صاحب لسان باعتبار هذا اللّسان هو اللّسان الأم.

و في ربط الملكة اللّسانية بالهيآت والأوضاع النحوية يتحدّث ابن خلدون عن النحو لا باعتباره نحوا نظريا أو تعليميا وإنّما يتحدّث عنه باعتباره نحوا ذهنيا[3]. والنحو الذهني - بمفهومنا اللّساني الحديث - هو نسق القواعد المكتسبة أو الحاصلة في الذهن التي يمتلكها كلّ واحد منّا في لسانه الأمّ، وإن كان هذا النحو

يعود في الأصل إلى ما يمكن تسميته بالكليات اللّسانية Les universaux linguistiques ليتحوّل بعد ذلك إلى ما يسمى بالنحو المؤقت الذي هو عبارة عن مرحلة انتقالية يستعمل فيه الطفل قبل الاكتساب التّام مقاييسه الخاطئة أو الصحيحة ليصل بعدها - مثل بقيّة الراشدين - إلى النحو الخاص أو بالأحرى إلى النحو الذهنيّ المتعلّق بالنحو الخاص. وهذا النحو الذهني باعتباره أنساقا أو قواعد نحوية وتركيبية وصرفية ودلالية يربطها ابن خلدون بصورة واضحة بالملكة والاستعمال. وهذا هو التصور الأوّل للنحو كما نجده عند ابن خلدون وكما أمكن استقراؤه من المقدّمة، من دون أن يكون ابن خلدون قادرا على إظهاره فعلا، وذلك إمّا بحكم البعد عن الاختصاص، أو بحكم محدودية دائرة العلوم في عصره.

إنّ هذا التصوّر للنحو - على نحو ما قدّمنا - مرتبط بجملة من القواعد الكامنة في الذهن. قواعد متعلّقة بالاستعمال وبالتعبير عن المقاصد. وهو نحو كامن لا يحتاج إلاّ للاستعمال فقط. ولكن أليس ثمّة تصوّر آخر للنحو يمكن أن نسنده إلى ابن خلدون؟

2ـ النحو المعياري:

و هو النحو الذي يعرض له ابن خلدون بشكل صريح وواضح، وهو النحو الشائع مفهوما واصطلاحا عند غالبية الناس. وهو النحو الذي وضعه النحاة ابتداء من سيبويه أو من أبي الأسود الدؤلي إلى حدود القرن الذي عاش فيه ابن خلدون (القرن الثامن للهجرة). وهذا النحو مدوّن أو مخطوط، وله أعلامه وصنّاعه. وهو استنباط لقوانين الكلام، أي استنباط لقوانين اللّسان العربي في محاولة سحب الكليّات على الجزئيات، وإلحاق الفروع بالأصول، وقياس الاستعمال على الاستعمال، وإلحاق الأشباه بالأشباه، والنظر في تأليف الكلام، وتغيير الدلالات بدخول العوامل وتغيير العلامات الإعرابية، واختلاف المعاني لاختلاف المباني، وصورة ائتلاف الألفاظ في ما بينها ودور الحروف والحركات في ذلك.

هذا النحو الذي جاءنا مدّونا والذي وضعه أعلام أو نحاة كبار كما يقدّمه لنا ابن خلدون بشكل مختصر وسريع، وهو لا يختلف عمّا جاء في كتب طبقات النحاة واللّغويين أو النحاة أنفسهم. إذ يعرض فيه ابن خلدون لبدايات تأسيس النحو، ومن برز فيه، واختلاف المدارس بشأنه، والاختلافات الحاصلة بين النحاة، وتباين الطرق والمناهج في وضعه وتدريسه، والإقبال على المختصرات، ثمّ الإقبال على الشروحات وكلّ هذا – والحق يقال – لا ينظر إليه ابن خلدون نظرة الرضا، فهو يتوجه إلى أهل صناعة النحو بالنقد والانتقاد بل بالتعريض أحيانا بخرشفاتهم وتخريجاتهم وتعليلاتهم. إلاّ أنّ اللاّفت للانتباه – وهو ما يهمنّا في هذا الشأن – أنّ النحو بالمعنى الذي نعرضه باعتباره صناعة نحوية هو وثيق الصلة بالملكة أيضا مثل النحو الذهني الذي سبق أن أشرنا إليه. وكأنّ هذا النحو الصناعة أحوج ما يكون الناس إليه لذهاب ملكة اللّسان العربي عند العرب. ذلك أنّ هذه الملكة تغيّرت عمّا كانت عليه في العصور الأولى للإسلام نتيجة لما وصل إليه من المخالفات الناشئة عن المستعربين،و توسيع الدائرة الإسلامية، واختلاط العرب بالأعاجم، والسمع – كما يقول ابن خلدون – "أبو الملكات اللّسانية"، ممّا أدّى تبعا إلى كلّ هذا إلى فساد الملكة "بما ألقي إليها ممّا يغايرها" (المقدّمة ص.339). وفساد الملكة قد يؤدي إلى انغلاق الفهم أي فهم القرآن والحديث خاصّة، ممّا جعل النحاة – وربّما بإيعاز من أولي الأمر – يفزعون إلى وضع النحو. فألحقوا الأشباه بالأشباه واستعملوا القياس وعلّلوا واستنبطوا ووضعوا ما يعرف بالقواعد، كأن يكون الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا، والمرفوع يرفع بالحركة أو بالحرف، وقد يكون الرفع ظاهرا أو مقدّرا، وقد يكون بعوامل لفظية أو معنوية الخ.. وبإنشاء النحو أنشأ النحاة جهازا اصطلاحيا هو عبارة عن اصطلاحات خاصة قيّدوها في مؤلفاتهم وجعلوها صناعة مخصوصة لهم. فأصبح علم النحو كبقيّة العلوم صناعة من الصناعات.و من هنا يظهر الفرق واضحا بين النحو بالتصوّر الأوّل أي النحو الذهنيّ والنحو الصناعة الذي يدخل في نطاق بقيّة الصناعات، ذلك أنّه له مصطلحاته ومقوّماته ومفاهيمه التي يقوم عليها. وإذا

كان النحو الأوّل من مشمولات المتكلّم المستمع لأنّه شديد التعلّق بالملكة اللّسانية فإنّ النحو الثاني من اختصاص أهل العلم.

و التأليف في النحو الصناعة يختلف باختلاف علماء النحو وطبقات النحويين واختلاف أهل الجيل . وإذا كان سيبويه – حسب ابن خلدون – قد أكمل تفريع النحو واستكثر من أدلته وشواهده فإنّ الكثيرين ممّن جاءوا بعده قد أطالوا الكلام في هذه الصناعة، وربّما تعلّقوا بالفروع أكثر من تعلّقهم بالأصول، فنشب الخلاف بينهم، وظهرت المدارس كمدرسة الكوفة والبصرة وبغداد والأندلس، وأكثر هؤلاء من الحجاج والاحتجاج، وأكثروا من الأدلة،و تباينت تبعا لذلك طرق التعليم عندهم، وكثر الاختلاف في إعراب الكثير من آيات القرآن. وكان لهذا انعكاساته على التعلّم والتعليم طبعا.

وفي هذا النطاق يرى ابن خلدون أنّ ممّا أضر بالمتعلّمين في تحصيل العلوم والنحو خصوصا كثرة التأليف واختلاف الاصطلاحات، وتعدد الطرق والمناهج، ومطالبة المتعلّم باستحضار كلّ ذاك حتّى يُجاز. ممّا يدفع المتعلّم إلى الحفظ أو بالأحرى إلى كثرة الحفظ ، وممّا يجعل العمر ينقضي ولا يفي الواحد من هؤلاء بتحصيل العلم المطلوب. كما أنّ المختصرات في التآليف – حسب ابن خلدون – مضرّة بالتعليم أيضا، لما فيها من اختصار الألفاظ " وحشو القليل منها بالمعاني الكثيرة" (المقدّمة ص.331).و هذا فساد في التعليم وإخلال بالفهم لأنّ ذلك لا يخلو من خلط على المبتدئين، بإلقاء الغايات قبل الوصول إليها أو الاستعداد لقبولها. أمّا وجه الصواب عنده فهو أن تلقّن العلوم "على التدريج شيئا فشيئا وقليلا قليلا" (المقدّمة ص. 331)، بأن تلقى المسائل على المتعلّم مراعاة في ذلك لقوة عقله واستعداداته إلى أن تحصل له ملكة جزئية غايتها أنّها تهيئه لمزيد فهم المسائل المطروحة، ثمّ يرجع بالمتعلّم إلى نفس ذلك الفن حتّى يستوفي الشرح ويخرج من الإجمال إلى أن تجود ملكته، ثمّ يعاد به مرّة ثالثة إلى العلم نفسه لفتح المغلق

العويص فيه حتّى " يخلص إلى الفن وقد استولى على ملكته " (المقدّمة ص.331). وبناء على هذا، فإنّ ابن خلدون يؤاخذ علماء النحو على طريقتهم في تدريس هذا العلم سواء كان بوضع المختصرات أو بالتوسّع في الشروحات، كما يعيب عليهم كثرة الاهتمام بالفروع على حساب الأصول والخلط في المسائل وكثرة الاختلافات الناشئة بينهم.

و عند هذا الحدّ نخلص إلى الفرق القائم بين التصوّر الأوّل للنحو وهذا التصوّر الجديد. وإن كان التصوّر الأوّل – كما سبق أن بينّا – يتعلّق بالملكة اللّسانية المتمثّلة في جملة الأنساق النحوية الكامنة في ذهن الإنسان فإنّ التصوّر الثاني يتعلّق بصناعة النحو التي يطلق عليها بعضهم صناعة العربية. ويرى ابن خلدون في هذا الشأن أنّ ملكة اللّسان غير ملكة صناعة العربية ويقول: "و السبب في ذلك أنّ صناعة العربية إنّما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصّة، فهو علم بكيفيّة لا نفس كيفيّة. فليست نفس الملكة وإنّما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علما ولا يحكمها عملا" (المقدّمة ص. 347).

و هذا مهّم في تقديرنا لآراء ابن خلدون، إذ هو يميّز بشكل دقيق واضح بين معرفة قوانين اللّسان وأحكامه واستنباط هذه القوانين، وإجراء القياسات بشأنها من جهة، ومعرفة اللّسان وقوانين استعمالاته باعتباره ملكة مكتسبة من جهة ثانية. وهو يعبّر عن المعرفة الأولى بأنّها " علم بكيفيّة "، في حين يعبّر عن المعرفة الثانية بأنّها " نفس كيفيّة ". وهذا فرق بين معرفة الشيء في ذاته وكيفية العمل به، وهو فرق وإن بدا ضئيلا على غاية من الأهميّة.

إنّ هذا النحو الذي ينتقده ابن خلدون وينتقد أهله ما هو إلاّ النحو المعياري أو النحو القواعدي الذي يضعه النحاة لفهم أهّم المسائل النحوية التركيبية وغيرها، ووضع المصنّفات لها، وتلقينها للطلاب المتعلمين. وهذا التلقين أو المنهج المتبع فيه هو الذي ينتقده ابن خلدون وبلا مواربة. ذلك أنّ هذا التلقين يجعل المتعلّم يغرق في

تفريعات المسائل النحوية وتفصيلاتها من دون طائل من وراء ذلك. والمعتبر في كلّ هذا - حسب ابن خلدون - فساد التعليم، باعتبار تعليم العلم صناعة، وفساد الصنائع هي من فساد العمران البشري ، و فساد العمران هو ما كان سائدا في عصر ابن خلدون باعتباره عصر انحطاط.

غير أنّ ابن خلدون - وفي هذا العصر الذي أدركه وفي ما يتعلّق بتصوره للنحو العربي وفي معارضته للنحاة - لعلّه كان أكثر استشرافا من النحاة، لا في خوضهم في الكثير من المسائل النحوية التي قد لا توحي بالأهميّة المطلوبة، وإنّما في إدراكه لحقيقة التغيّرات والتحوّلات الطارئة على اللّسان العربي، واعتبار أنّ اللّسان العربي فسد" اعتبارا بما وقع في أواخر الكلم من فساد الإعراب" (المقدّمة ص. 345) و"أنّ البلاغة لهذا العهد ذهبت" وأنّ اللّحن تفشى بين الناس، وعلى النحاة أن يعيدوا للّسان العربي نضارته بالتأكيد والتشديد على قواعده وأحكامه، وتلقين هذه الأحكام والحرص كلّ الحرص على ظاهرة الإعراب والمعاني التي يؤديها وتحليل الظاهرة النحوية وتبعاتها.

إنّ ابن خلدون لا ينظر إلى المسألة من هذه الزاوية التي ينظر من خلالها النحاة. ومن هنا كان اختلافه الواضح معهم، ذلك أنّه لم ينظر إلى اللّسان في عصره باعتباره لسانا فقط، وإنّما نظر إليه في نطاق دائرة المعارف التي يرسمها لعصره، كما نظر إلى هذه المعارف في علاقتها الوطيدة بالعمران البشري والاجتماع الإنساني.

و يرى ابن خلدون في هذا الصدد أنّ اللّسان العربي في العهد الذي أدركه يعتبر قادرا على تبيان المقاصد وذلك وفق سنن اللّسان المضري وإن اختلف معه في الوفاء بالدلالة والاستعاضة عن دلالة الحركات أو الإعراب بكيفيات أخرى كالتقديم والتأخير واستعمال قرائن أخرى للدلالة على خصوصيات هذه المقاصد. وهذا ليس عيبا في اللّغة أو في اللّسان لأنّ الإعراب ليس هو المحدد وحده ولا الكيفيّة الوحيدة

لتبليغ المعاني وإفاداتها، ذلك أنّ الألفاظ مقوّم من مقومات اللّسان. وفي اللّسان الذي يتحدّث عنه ابن خلدون مازالت الألفاظ تحافظ على موضوعاتها وتعبّر عن المقاصد المطلوبة وتبين في الكلام وفق أساليب اللّسان المختلفة وفنونه من نظم ونثر. وهذا موجود في خطب العرب ومخاطباتهم. ومازال عندهم الشاعر المفلق والخطيب المصقع والذوق الصحيح والطبع السليم.

و أمام هذا الإصداع بهذه الآراء لا يتوانى ابن خلدون في أن يقول: " ولعلنا لو اعتنينا بهذا اللّسان العربي لهذا العهد واستقرينا أحكامه نعتاض عن الحركات الإعرابية في دلالتها بأمور أخرى موجودة فيه تكون بها قوانين تخصّها، ولعلّها تكون في أواخره على غير المنهاج الأوّل في لغة مضر، فليست اللّغات وملكاتها مجانا" (المقدّمة ص. 345).

هذا الكلام مهّم ومفيد لا سيّما عندما يصدر عن رجل ليس لسانيا، وذلك من خلال نظرته الثاقبة إلى حقيقة الألسن وملكاتها والعمل بقانون التطوّر الذي يطرأ عليها وعدم التمسّك والتعصّب لنحو لسان ما، وإن اختلف قليلا أو كثيرا عن اللّسان الأم الشائع بين الناس. وهذا الكلام مهّم ومفيد في تقدير ابن خلدون لظاهرة الإعراب باعتبارها قرائن دالة على المعاني الحاصلة في الكلام والاستعاضة عن القرائن بقرائن أخرى. وكلّها ومهما اختلفت أنواعها واختلفت الألسن المتعلّقة بها لهي ممّا يوحي بها اللّسان نفسه. واللّسان حقيقة ثابتة عند كلّ مجموعة لسانية: له بنيته وقوانينه التي يفرضها الاستعمال. والنحو الذهني - الذي سبق أن أشرنا إليه - هو وحده المحدّد للنحو النظري لا للنحو المعياري الذي انتقده ابن خلدون وقلّل من شأن أصحابه ومن طرق التعليم فيه. وهذا هو النوع الثاني من الأنحاء المفترضة أو المتصوّرة في مقدّمة ابن خلدون التي تخفي - والحق يقال - نوعا ثالثا من النحو لا يقل أهميّة عن سابقيه ألا وهو النحو النظري.

3 ـ النحو النظري:

إنّنا إذا ما تأملنا وأعملنا النظر في مقدّمة ابن خلدون، بشأن النحو ومفاهيمه، وربطنا هذا النحو بمسائل اللّسان عموما وبالنظرية المتعلّقة بالعمران البشري لبدت لنا ملامح تصوّر ثالث للنحو تتجلّى، هو ما نطلق عليه اليوم النحو النظري. ولعلّ هذا النحو بالذات قد غاب عن ذهن ابن خلدون في ضبطه لطبيعة العلوم التي تعرّض لها في مدونته.

لا يخفى علينا أنّ ابن خلدون يعتبر النحو علما، وهو علم من ضمن جملة العلوم التي تربطها دائرة معرفية واسعة، قدّم لها، وربط فيها الفروع بالأصول، مصنّفا إيّاها أكثر من تصنيف، ورابطا إيّاها بدائرة واسعة، هي علاقة هذه العلوم في ما بينها وعلاقتها كلّها بالعمران البشري، وذلك في محاولة لتأسيس علم جديد سليم هو فنّ التاريخ.

يبني ابن خلدون الأسس المفترضة لفنّ التاريخ، ومن ثمة أسس العمران البشري على مقدّمات شبه ثابتة، يحاول من خلالها أن يبرهن على مدى صحتها وسلامتها ليعود إلى المقدّمات ذاتها في ما يشبه النتائج المسلم بها. تبدأ هذه المقدّمات بذكر تميّز الإنسان عن جميع الحيوانات بالفكر، وبالفكر تحصل المعاني ويتّم التعاون بين الناس، ويتم قبول ما جاءت به الأنبياء. وعن الفكر أيضا تنشأ العلوم والصنائع، كما تنشأ الرغبة في التحصيل والمعرفة. ويتم التحصيل عن طريق التلقين بالتوجه إلى الحقائق والنظر في ما يعرض لها، وذلك للحصول على الملكة أو الاستيلاء عليها. وبهذا كلّه ينشأ العلم المخصوص وعن العلم المخصوص ينشأ التعلّم والتعليم، وهما أمران طبيعيان في البشر (المقدّمة ص.273).

هذا هو الإطار العام الذي يبني في نطاقه ابن خلدون نظريته في العمران البشري. وحتّى يضع لهذه النظرية ركائزها فإنّه يصنّف العلوم تصنيفا أوّل: صنف طبيعي وآخر نقليّ. يهتدي الإنسان إلى الأوّل بفكره ويأخذ الثاني عن السابقين له.

ويشمل الصنف الأوّل العلوم الحكميّة والفلسفية، وهي قائمة على الصواب والخطأ. ويشمل الثاني بالاستناد إلى الخبر الشرعيات أساسا. إلاّ أنّ ابن خلدون يبدو وكأنّه لم يرتح إلى هذا التصنيف فطفق يصنّف العلوم تصنيفا ثانيا لعلّه تكون له من القدرة أن يخدم أغراضه ويوصله الغايات التي يبتغيها. وذلك في ضوء التوفيق بين النقل والعقل، والمزج بين الصنفين السابقين أي الطبيعي والنقليّ.

أمّا مفاد التصنيف الجديد فهو أنّه يقسّم العلوم إلى علوم مقصودة بالذات وأخرى هي آلة أو وسيلة. يتضمن الصنف الأوّل الشرعيات والتفسير والطبيعيات، وتتضمن الطبيعيات الأجسام والنباتات والحيوان والفلك والنفس والآلهيات والروحانيات والمقادير أو التعاليم كالهندسة والأرتمطيقا وغيرها (المقدّمة ص.301). في حين يتضمن الصنف الثاني العلوم التي هي آلة: العربية والحساب والمنطق.

بيد أنّ ما يهمّنا من كلّ هذا أنّ النحو باعتباره من علوم اللّسان "هو من الصنف الثاني، أي من العلوم التي هي آلة، كما يهمنا رأي ابن خلدون المتعلّق بإمكانية توسيع الكلام في العلوم المقاصد وتفريع المسائل فيها.و عدم التوسع في العلوم التي هي آلة، لأنّ هذا يخرج بها عن المقاصد. وما يؤاخذه ابن خلدون في هذا الصدد على النحاة وأهل صناعة العربية هذا التوسّع وهذا التفريع في مسائل النحو، لأنّ ذلك يؤثر على التحصيل. وهذا النقد يعتبر هاما سبق أن أشرنا إليه في معرض حديثنا عن النحو المعياري الغالبة عليه الصبغة التعليمية. غير أنّ هذا لا يجعلنا نطمئن إلى تعميم هذا على ما يمكن أن نسميه النحو النظري.

والنحو النظري هو تفريع للأصول، وهو نحو متولّد من النحو المعياري، وهو ما يطلق عليه علم العلم أو أصول النحو بالمعنى الذي شاع في النظريات النحوية العربية القديمة. وأصول النحو كما نجدها مبثوثة في كتب نحوية جامعة ك الكتاب لسيبويه أو أصول النحو لابن السّراج، أو نجدها في كتب مستقلّة قائمة بذاتها

من قبيل الخصائص لابن جني، ليس لها مقومات العلوم التي هي آلة بقدر ما تتّمتع بخصائص العلوم التي هي مقاصد. إذ هذه العلوم المقاصد طبيعية في الإنسان من حيث كونه مفكرّا، وهي غير مختصّة بملّة من الملل، وإنّما هي موجودة في النوع الإنسانيّ منذ بداية الخليقة (المقدّمة ص. 301)، وبهذه العلوم يهتدي الإنسان بثاقب فكره وإعمال نظره فينتهي إلى مسائلها وموضوعاتها وبراهينها. وهي ليست كالعلوم النقلية القائمة على الخبر، و"لا مجال للعقل فيها إلاّ في إلحاق الفروع بالأصول" (المقدّمة ص. 277)، وأصل هذه العلوم عند ابن خلدون هي علوم الشرع من الكتاب والسنة التي تُستتبع بعلوم اللّسان.

واضح إذن أنّ اعتبار علوم اللّسان من العلوم النقليّة ليس اعتبارا مقنعا، وذلك بالنظر إلى إعمال العقل في هذه العلوم، واعتبار أن المنهج المتوخى فيها في إلحاق المسائل الفرعية بالأصول، وفي اعتماد القياس والتجريد، واستنباط الأحكام، والوقوف عند كيفية الاستنباط هو منهج عقليّ، ولا فرق في هذه الحالة بين علوم اللّسان وخاصة النحو وعلم الكلام وعلم أصول الفقه القائمة كلّها على قدر هائل من الحجاج المعتمد على الأدلة العقلية، ممّا يجعل النحو في نهاية المطاف ليس علما نقليا كما يبدو لنا للوهلة الأولى.

و إذا ما تغيرت طبيعة هذه العلوم، وتبعا لذلك طبيعة علم النحو فلاّ بد أن نعتبر السبل المتوخاة في النظر إليها وتقدير مسائلها ممّا لا يمت إلى العلوم النقليّة ويصبح باطلا كلام ابن خلدون في أن صناعة العربية هي علم من العلوم التي هي آلة التي لا يجب توسعة الكلام فيها.

إنّ هذا التصورّ لعلم النحو كما تصورّه ابن خلدون في اعتقادنا ناشئ من فهم ابن خلدون القاصر للنحو، ذلك أنّ النحو عنده هو النحو المعياري الذي لا يجب أن تفرّع المسائل فيه،و الذي يجب أن تراعى فيه قدرات المتعلّم وإمكانياته بغاية بلوغ مرحلة الاستيلاء على الملكة. والنحو عنده ما هو إلاّ استنباط للقوانين والأحكام

النحوية باعتبارها وسائل للتعليم فقط، وعليه فإنّه يرفض أن يصيّر النحاة هذه القوانين النحوية أو الأنساق القواعدية علما قائما بذاته، لأنّ ذلك يبعدها عن الغاية أو القصد وهو التعليم الذي يخدم الحصول على الملكة. وتبعا لكلّ هذا - غاب في اعتقادنا - عن ابن خلدون أن علم النحو علم تأصيليّ وتنظيريّ قائم على افتراضات مسبقة، كما هو قائم على التجريد، وبناء فرضيات أو منوالات نحوية، لا فرق بينهما وبين النظريات العلمية المشابهة في أي فرع من فروع العلم.

هذه هي أهمّ التصوّرات المتعلّقة بمفهوم النحو كما أمكننا رصدها في مقدّمة ابن خلدون، هي تصوّرات علمية أو معرفية أوردها ابن خلدون في نطاق فهمه لمجمل العلوم المختلفة التي كانت سائدة في عصره، غرضه من ذلك التأسيس النظري للعمران البشري و ما يتعلّق به من ازدهار وانحطاط . وليس غرضنا من هذه الورقة التنويه بابن خلدون أو الحطّ من قيمته ، بقدر ما تدعو إلى إعادة قراءة المقدّمة وأسس هذه النظرية في نطاق المنظومة الفكرية التي يتسم بها مجمل عصرنا.

الهوامش والمراجع:

1 - باللّسان العربي

1 - ابن خلدون (عبد الرحمان): مقدّمة العلامة ابن خلدون. دار ومكتبة الهلال. بيروت 1988.

2 - عبد الواحد (عبد الحميد): " آراء ابن خلدون التربوية ". النشرة التربوية للتعليم الثانوي. سلسلة جديدة العدد 17. تونس مارس 1985.

3 - العلوي (توفيق): " نظرة ابن خلدون إلى النحو العربي ". مجلة الحياة الثقافية. العدد 173. تونس ماي 2006.

4 - المرزوقي (أبو يعرب): " منزلة اللّسان وعلومه في مقدّمة ابن خلدون " . مجلة المسار، السنة الأولى ، العدد 1 ، تونس خريف 1988.

5 - المسدّي (عبد السلام): " الأسس الاختبارية في نظرية المعرفة عند ابن خلدون ". ضمن ابن خلدون والفكر العربي المعاصر. المنظمة العربية للتربية والثقافة . الدار العربية للكتاب، تونس 1982.

6 - المعروفي ذويب (محرزية): " نظرة ابن خلدون في اللّغة ". مجلة الحياة الثقافية العدد 52، تونس 1989.

7 - المهيريّ (عبد القادر): " ابن خلدون وعلوم اللّسان ". حوليات الجامعة التونسية، العدد 24، تونس 1985.

8 - المهيري (عبد القادر): " مصطلحا اللّغة واللّسان عند ابن خلدون". حوليات الجامعة التونسية، العدد 25، تونس 1986.

2ـ باللّسان الأجنبي

- 1 Chomsky, N. & Halle, M. (1968) : Principes de phonologie générative. Traduction Encrevé, P., Ed. Seuil, Paris 1973.

- 2 Chomsky, N. (1975) : Réflexions sur le langage. Traduction Milner, J. & Coll., Ed. Flammarion, Paris 1981.

[1] - في ما يتعلّق بمصطلح اللّغة نشير إلى أنّ هذا المصطلح ملتبس قد تتسع دائرة المعنى فيه و قد تضيق و ذلك في مقابلته باللّسان. أمّا من حيث الاتساع فإنّ اللّغة أوسع من اللّسان، و كأنّ اللّغة هي المقابل ل Le langage و اللّسان هو المقابل ل La langue ، و تبعا لهذا فإنّنا نتحدّث عن اللّغة بصورة مطلقة و عن اللّسان بمعناه الخاص، و ذلك كالحديث عن اللّسان العربي أو الفرنسي أو غيرهما. و أمّا من حيث الضيق فإنّ مصطلح اللّغة يطلق على ما نسميه اللّهجة، ويتحدّث علماء اللّغة في هذا الصدد عن لغات القبائل العربية كلغة الحجازيين والتميميين وغيرهم، في الوقت الذي يستعمل فيه اللّسان للسان المضري أو العربي عموما. وأمّا في حالات كثيرة أخرى فإنّ اللّغة ترادف اللّسان و كثيرا ما يتحدّث ابن خلدون عن اللّغة واللّسان بالمعنى ذاته وهو ما نستعمله في هذا المقام.

2 - إنّ علم اللّغة باعتباره علما من علوم اللّسان يتعلّق بجمع المفردات و تدوينها و التمييز فيها بين الفصيح وغير الفصيح والمأتلف و المختلف و المترادف و المشترك و المهمل والحوشيّ و الغريب و المبتذل و المطّرد و الشاذ و فضلا عن جمع المفردات فإنّ علماء اللّغة يتولون مهمة تصنيفها و تبويبها و شرحها في مؤلفات خاصّة أو عامّة هي ما يطلق عليها المعاجم أو القواميس.

3 - النحو الذهني في النظرية التوليدية التحويلية هو نسق قواعد للسان ما متضمنة في عقل المتكلّم المستمع، واكتساب النحو الذهني لدى الأفراد هو من اكتساب الملكة أو القدرة اللّسانية La compétence. و هذه القدرة تحصل من دون أية عمليّة تعليمية مسبقة بل تتم بالفطرة منذ الطفولة المبكرة. و نسق القواعد عند الإنسان من شأنه أن يجعله قادرا على الربط بين المبنى و المعنى، و ذلك بالنسبة إلى ما لا نهاية من الجمل سواء في فهمها أو في إنتاجها.